# مبدأ التجاور الحركي
# وأثره في تغيير قيم الصوائت

## Principle of Diacritical Vicinity and its Impact on Changing the Features of the Voiced


أ.م.د.مشتاق عباس معن
جامعة بغداد / كلية التربية ابن رشد
قسم اللغة العربية

Asst. Prof. Dr. Mushtaq `Abbass Ma`an
Ibin Rushd College of Education
University of Baghdad

## ملخص البحث

يكتنز تراثنا اللساني ولاسيما الصوتي منه كثيراً من النظريات والمقولات التي أيدها الدرس اللساني الحديث، ومن بين تلك المقولات مبدأ التجاور الحركي الذي يمكن تعريفه بأنه مبدأ إجرائي صرفي يقوم على أساس تغيير قيم الصوائت في العربية؛ بحكم طبيعتها، وموقعها من السياق، وأثر ذلك في البناء اللفظي.

وقد أكّد الصرفيون، وهم أكثر علماء العربية الأقدمين عناية بهذه المقولة، أن هذا المبدأ يقوم على أساسين، هما:

أ. طبيعة الصّوت النطقية.

ب. الصائت القصير المجاور له –بفاصل أو من دون فاصل–.

ويؤكد هذان العاملان وعي الصرفيين من علمائنا المتقدمين بما يدعو إليه الدارسون المحدثون الذين ينصّون: على أن طبيعة الصوت وما يجاورها في السياق تؤثران في بقاء الصوت أو عدمه –بالتعامل–، وكذلك تؤثران في مخرج الصوت وصفاته.

## ... Abstract ...

Our tongue legacy, in particular, the phonetic one, strikes the eye as steeped in many a theory and sayings the modernist lesson advocates. One of these sayings is the principle of diacritical vicinity that could be defined as linguistic procedural principle changing the features of the voiced in Arabics according to its state, position in the context and the impact of this on the articulating construction.

The etymologists, much concerned with such a fact than other ancient Arab scientists, have certified such a principle stemming from two essentials:

1. The articulating features of the sound.
2. The short voiced sound adjacent to it- separated by a hyphen or not- Such two facts incarnate the cognizance of our ancient etymologists of what the modernist scholars call for. The features of a sound and what is adjacent to it in the context are crucial to keep the sound intact or not, also they affect the sound articulation and its features.

## مدخل الدراسة

تحدّث علماء العربية عن الصوائت بمختلف مستوياتها النطقية؛ القصيرة، وأنصاف الصوائت، والطويلة، وتابعوا أثرها في البنية والتركيب من جهتي؛ النطق والمعنى.

واتفق علماء العربية السابقون على القيم النطقية لها من جهتي؛ الخفّة والثقل، فوضعوا قاعدتهم التي مفادها:

أنّ الفتحة أخفّ الحركات وتليها في الخفّة الكسرة فالضمّة:

َ ===> ِ ===> ُ : خفّة

===> ===> : ثقل[1]

لكن الصرفيين لم يتوقفوا عند حدود هذه السلسلة، بل فرّعوا منها قواعد مختلفة تغيّرت فيها قيم تلك الأصوات النطقية، فالأخفّ كان في بعض الأبنية ثقيلاً، والأثقل صار أخف مما قيل بخفّته سلفاً وهكذا[2].

وكانت هذه النظرية مبدأ من مبادئ التفكير الصرفي الذي شمل تحليل مساحة واسعة من أبنية العربية، وذلك من خلال تأثير العدول في القيم النطقية في تأدية البنية؛ خفّة وثقلاً، وانسجاماً واختلافاً، مما حدا بالناطق العربي إلى أن يترك البنية ذات الثقل، أو غير المنسجمة، ليستعمل بنية بديلة قوامها: الخفّة والانسجام.

وعلى الرغم من عدم ثبات بعض تصّورات الصرفيين هذه أمام البحث والمناقشة، أيدت الدراسة الصوتية الحديثة هذا التوجّه من حيث المبدأ، حيث أقرّ إنّ تجاور الأصوات في سياق واحد، فقد يؤدي ذلك التجاور إلى التفاعل فيما بينها، إذ ((من العسير أن تكون عناصر الكلمة الصوتية متساوية القيمة في داخلها فمنها القوي، ومنها الضعيف))[٣]، وفي التفاعل الصوتي تحدث الكثير من التعاملات؛ كالمماثلة والمخالفة والإعلال والإبدال، وما إلى ذلك، لغاية إحداث الانسجام في النطق وإيصاله إلى أخفّ تأدية ممكنة للجهاز النطقي، لذلك أقرّ د. الطيب البكوش ((أنّ سرّ السقوط والثبوت يكمن في تجانس الحركات وأنصاف الحركات))[٤].

ومن خلال متابعة نصوص الصرفيين التي تناقش هذا المبدأ الإجرائي، وجدتهم يعتمدون في تثبيت نظرتهم لتغيّر قيم الصوائت النطقية على أساسين:

أ. طبيعة الصّوت النطقية.

ب. الصائت القصير المجاور له –بفاصل أو من دون فاصل–[٥].

ويؤكد هذان العاملان وعي الصرفيين من علمائنا المتقدمين بما يدعو إليه الدارسون المحدثون الذين ينصّون: على أن طبيعة الصوت وما يجاورها في السياق تؤثران في بقاء الصوت أو عدمه –بالتعامل–، وكذلك تؤثران في مخرج الصوت وصفاته[٦].

وبعد ذا يمكن أن نعرّف هذا المبدأ بأنّه: مبدأ إجرائي صرفي يقوم على أساس تغيير قيم الصوائت في العربية؛ بحكم طبيعتها، وموقعها من السياق، وأثر ذلك في البناء اللفظي.

وسنعرض فيما يأتي النصوص الصرفية القديمة، ونقف عندها على ثلاثة مستويات:

### ١. مستوى التحريك وعدمه:

اختلف علماء العربية في الحكم على السكون أهو حركة أم لا؟، وما يهمّنا من ذلك الخلاف في هذا الموضع من الدراسة، موقف الصرفيين من أثر الحركة والسكون في التجاور الصوتي داخل البنية العربية.

فمن المعروف ان السكون والفتحة يعاملان في عرف علماء العربية على أنهما خفيفان ولا يفوقهما في ذلك ضمّ ولا كسر. وقد استعملا في أغلب الموضوعات للهروب من الصعوبة النطقية عند العرب(٧).

وقد اختلف السابقون فيما يخلّفه تحريك الصائت الطويل ومجاورته للصوائت القصيرة، من قوة وضعف فيه.

فذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي – ت ١٧٠هـ – إلى أنّ ذلك يؤدي إلى تقوية الصائت الطويل فـ ((الواو والياء إذا جاءتا بعد الفتحة قويتا وكذا إذا تحركتا كانتا أقوى))(٨).

في حين ذهب بعض العلماء إلى خلاف هذا التوجّه – أي إسكان الصائت الطويل– يعني ضعفه، فقد نصّ ابن يعيش – ت ٦٤٣هـ – على ذلك في معرض حديثه عن ثقل الواو والياء ((لكونها أثقل من الياء والكسرة، مع أنها ساكنة ضعيفة))(٩).

وذهب ابن جني – ت ٣٩٢هـ- مذهبين قد يلمح منهما إيحاء التناقض، ففي نصّ له في (سرّ صناعة الإعراب) أكّد أنّ ((الياء والواو لما تحركتا قويتا بالحركة فلحقتا بالحروف الصحاح))[١٠].

في حين صرّح في نصّ أورده في (الخصائص) بأنك ((ترى أنّ هذين الحرفين [أي الواو والياء] إذا قويا بالحركة فإنّك حينئذ مؤنس فيهما ضعفاً وذلك أن تحملهما للحركة أشقّ منه في غيرهما ولم يكونا كذلك إلاّ إنّ مبنى أمرهما على خلاف القوة))[١١].

فكيف تكون الواو والياء قويتين بالحركة، وفي الوقت نفسه نأنس فيهما ضعفاً؟!، فإن ظاهر النصين قد يوهم بالتناقض، لكننا لو دقّقنا فيهما لوجدنا أن جهتي الحكم فيهما مختلفتان.

فالنّص الأول يتحدث عن ضعف حروف العلّة، وقوة الحروف الصحاح، وأنّ تحريك حروف العلّة يعني تحولها إلى حروف صحاح، وهذا يورثها قوة تخالف الضعف الذي كان من صفاتها حال كونها حروف علّة، لذلك قال (فلحقتا بالحروف الصّحاح)، وأنّ تحوّل حروف العلّة إلى حروف صحاح بالتحريك أمر أقرّه الدرس الصوتي الحديث[١٢].

أمّا كونهما ضعيفين فينبع من مواقع سياقية؛ لأنّ ضعف الصوت ينبع من فقدانه كلياً أو جزئياً بسبب التعامل مع الأصوات المجاورة له؛ إمّا لكون الصوت أصلاً ضعيفاً، كأصوات العلّة، أو بسبب مجاورته لأصوات تتفاعل معه فتؤثر فيه، وما أشار إليه ابن جني من ضعف هذين الصوتين، يعود إلى السياق الذي وردا فيه، وهو ما ستوضحه الصفحات اللاحقة –إن شاء الله تعالى–.

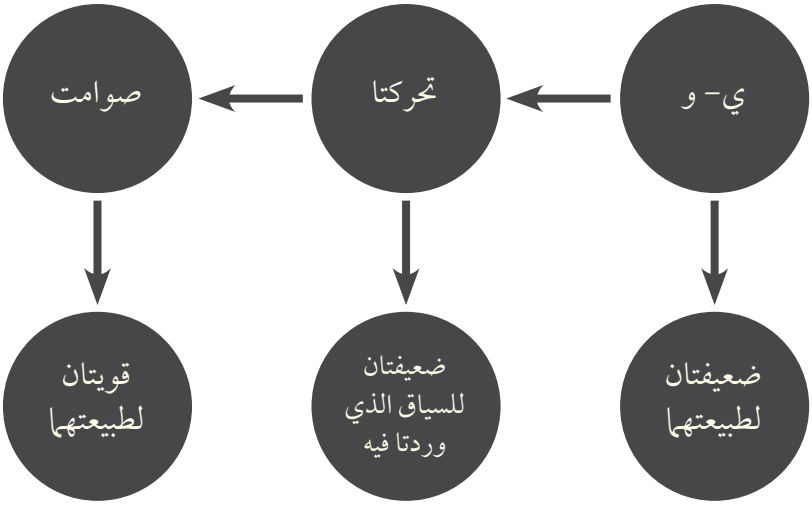


### ٢. مستوى التجانس:

لقد تحدث الصرفيون عن تجاور بعض الصوائت القصيرة وأصوات نتجت من إشباعها، وعلى الرغم من ذلك التجانس، لم يكن تجاورها بمأمن من الثقل أو التنافر، بل نقد أغلب الصرفيين جملة من تلك التجاورات.

ولما كانت الألف مستبعدة في هذا المقام، انتفى مقطع تجاورها والفتحة؛ لأن الصرفيين يرون أن الألف ليست أصلية، فهي إمّا من أصل واوي أو يائي[١٣].

وسنعرض في هذا المستوى لتجاور الضمة والواو والكسرة والياء؛ لنتعرف من خلال ذلك نظرة الصرفيين للمقاطع التي تتجاور فيها تلك الصوائت وأنصافها وطوالها.

### أ. الكسرة والياء:

أكد القدامى من علماء العربية، وأيّدهم في ذلك المحدثون، انّ الياء تتولّد من إشباع الكسرة[١٤]. ويعني هذا أنّ التجاور بينهما في السياقات الصوتية جائز، لكن الصرفيين غيّروا هذه النظرة تبعاً لمبدئهم الذي اعتمدوا عليه في إجراءاتهم التحليلية لأغلب الأبنية العربية.

وجاءت المقاطع تبعاً لنظرتهم تلك ذات (الكسرة والياء) على مستويات من القبول والرفض، تأسيساً على طبيعة الصوت وموقعه وتأثير المجاور في المجاور لـه، وفيما يأتي عرض لتلك المستويات وموقف الصرفيين منها سلباً أو إيجاباً:

أ: ١: ـِـ ي / :

إنّ الكسرة لو جاءت قبل الياء تكون مقبولة ولا ثقل فيها، بل بالعكس يلجأ اللسان إليها في حالة ورود حركة غير مجانسة في ذلك الموقع. ودُرس هذا المقطع ضمن الإتباع الحركي عند الأقدمين من علماء العربية.

أ: ٢: / ي ـِـ / :

ذكرت في المقطع السابق: أن الكسرة إذا سبقت الياء كانت خفيفة ومقبولة في الأبنية العربية، في حين تتغيّر تلك القيمة النطقية لهذا المقطع، إن تغيّرت المواقع في السياق الذي تجاورتا فيه: / ي ـِـ /

هذا التغير في المقطع ثقلاً في البناء والنطق

وسبب ((ذلك أنهم كرهوا الكسرة[١٥] في الياء)) للثقل الذي تورثه لأداء ذلك المقطع[١٦].

وقد أنكر د. فوزي الشايب هذا التوجّه في رفض هذا المقطع عند الأقدمين من علماء العربية، ورأى فيه وجهة أخرى هي وجهة (مبدأ تجاور الحركات)[١٧].

ولو دقّقنا في كلام الأقدمين لوجدناهم على حقّ في ذلك، لأنّ سبق الكسرة على الياء يولّد انسجاماً من حيث الكسرة، بحيث يهيئ الجهاز النطقي للمدّ في نطق الصائت.

وهو تصوّر أيده الدرس الصوتي الحديث من خلال (نظرية التداخل النطقي؛ بقسمها التوقع).

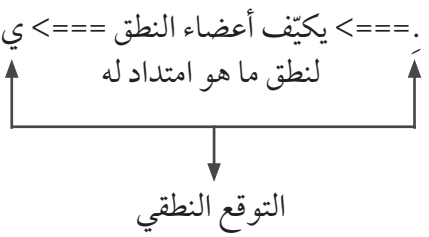


فالبدء بتوسيع الضيق الكامن في موضع نطق الكسرة[١٨]، شيئاً فشيئاً حتى يُشبع بنطق الياء، أمر يؤيده المنطق اللغوي، في حين أنّ مجيء الكسرة بعد الياء يغاير التوجه السابق، فالجهاز النطقي أخذ حيّزه من توسيع مخرج (الكسرة) بنطق الياء وأشبع، لذا لا ينسجم مع هذا الحال أن يعدل من الاتساع إلى التضييق فجأة.

يضاف إلى ذلك أن مخرجيهما متقاربان جداً، لأن الياء متولدة عن الكسرة، والانتقال من المخرج والعودة إليه صعب في الأداء النطقي، وقد تنبّه الأقدمون إلى

ذلك، إذ نصّ ابن جني على أنه ((على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه))[١٩].

وعلى الرغم من إمكان نطق هذا المقطع، يظلّ صعباً، لذا عبّر عنه الأقدمون بأنه مكروه -كما في نص سيبويه السابق- وحدّدوا تلك الكراهية بالاستثقال إذ ((لا يكسرون الياء، لأنّ الكسر من الياء، فاستثقلوا اجتماع ذلك))[٢٠].

أ: ٣: / ـِـْ/ :

من بديهات الدرس الصوتي -قديماً وحديثاً-، أن توالي الصوائت القصيرة المتماثلة يولد صائتاً طويلاً مديّاً؛ بالمماثلة، ويعدّ هذا التجاور صورة من صور التجانس والخفّة في النطق[٢١].

وعلى الرغم من هذا التصور نظر الأقدمون إلى هذا التجاور الصائتي في الأبنية العربية نظرتين متضادتين:

١. **الخفة**: وهو التصوّر الأشيع في أذهان الدارسين وكتاباتهم -قديماً وحديثاً- ولاسيما توليده الياء[٢٢].

٢. **الثقل**: ما وجده بعض الصرفيين من الثقل في توالي هذه الحركات في النطق، من باب أن الأمثال لو توالت أورثت السياق ثقلاً[٢٣]، لذا عدل العرب عنه إلى (المخالفة) وهي من القوانين الصوتية المعروفة في الدرس الصوتي الحديث[٢٤].

والفاصل بين الوجهتين، أنّ الخفّة تتولد من الإشباع، إن كانت هذه الصوائت متجاورة من دون فاصل صوتي، في حين يأتي الثقل في حال تجاور الصائتين بفاصل

وعدم إمكان الإشباع -في أكثر مواضعه-.

وذهب ابن جني المذهب الثاني لتوجيه هذا التجاور الصائتي في معرض موازنته بين (الفتح والسكون)؛ وذلك ((أن كل واحد منهما [أي الفتح والسكون] يُهرب إليه مما هو أثقل منه، نحو قولك في جمع فُعْلة وفِعْلة فُعُلات بضم العين نحو غُرُفات وفِعِلات بكسرها نحو كِسِرات ثم يستثقل توالي الضمتين والكسرتين فيهرب عنهما تارة إلى الفتح فتقول: غُرَفات وكِسَرات وأخرى إلى السكون فتقول: غُرْفات وكِسْرات أفلا تراهم كيف سوّوا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة والكسرة إليهما))[٢٥].

ولو دقّقنا في تتابع الكسرتين في بناء واحد؛ لوجدنا أن تلاقيهما يستدعي المدّ، ولكن بتوسّط صوت صامت بينهما يمتنع الإسقاط، فعدل عن المدّ بمخالفة التماثل نحو الفتح أو الإسكان.

لذلك نجد أن إمكان المدّ مع إسقاط الفاصل بين الكسرتين يجعل الناطق ينحو نحو زيادة التماثل وإسقاط المخالف كما في أشهر لغات صياغة الأجوف الواوي على زنة المبني للمجهول مثل (قيل)[٢٦].

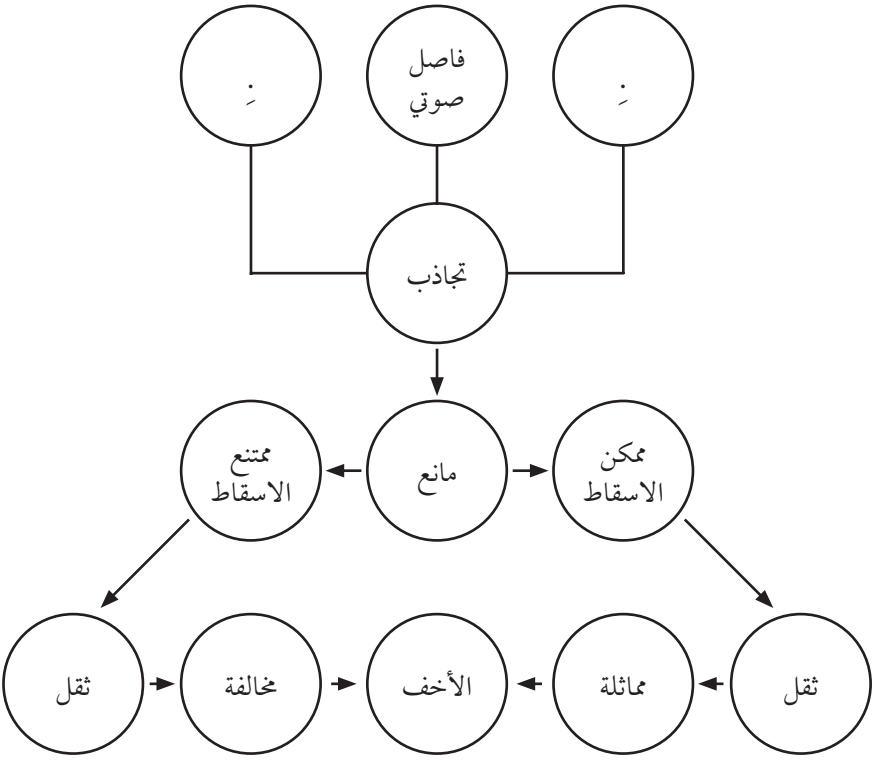


وعلى الرغم من وجود بعض الثقل في عدم المخالفة أو الإسقاط، لا يعدّ هذا البناء متعذر النطق، بل يظل ممكن النطق مع ثقله.

أ: ٤: / ي ي/ :

نصّ ابن يعيش على أن توالي الياءات جائز في بناء اللفظ العربي على الرغم من وجود شيء من الثقل فيه[٢٧].

وأرى أن هذا المقطع من المقاطع المباحة إن فصل بينهما صائت قصير كـ (الفتح أو الكسر)، وقد وردت عليه أبنية في العربية مثل:

يَيْجَلُ: / ي ـَ ي / / ج ـَ / / ل ـُ /

جائز لفصلهما بالفتح

يِيْجَلُ: / ي ـَ ي / / ج ـَ / / ل ـُ /

جائز لفصلهما بالكسر[٢٨]

فهذا التجاور الصوتي جائز على رأي الصرفيين وإن كان في التجاور الثاني ثقل واضح، وقفنا عنده في صفحات سبقت عند الحديث عن مقطع: / ي ـِ / .

### ب. الضمة والواو

ذهب القدماء من علماء العربية، وأيدهم في ذلك دارسو الأصوات المحدثون، إلى أن إشباع الضمّ في النطق يولّد صائتاً طويلاً مدّياً يعرف بـ(الواو)، أو كما يعبّر عنه المحدثون بالضمة الطويلة[٢٩].

وقد وقف الصرفيون من هذا التجاور الموقف نفسه الذي وقفوه من تجاور الكسرة والياء، فعلى الرغم من التجانس الملموس بين هذه الأصوات، وقف الصرفيون من تجاورهما في سياقات صوتية واحدة موقفين مختلفين من جهتي؛ الثقل والخفّة، ونهجوا في ذلك منهجهم في تجاور الكسرة والياء.

**ب: ١: / ـُ و / :**

وقف الصرفيون في تحديد قيمة هذا التجاور موقفهم من التجاور بين / ـِ ي/ ، وقد وضع علماء العربية هذا المقطع في الحقل نفسه الذي وضعوا فيه المقطع المماثل، وهو –التوافق الحركي[٣٠].

**ب: ٢: / وُـ / :**

جعل الصرفيون هذا التجاور تجاوراً مكروهاً في أبنية العربية كسالفه / يِـ / [٣١]، ولا أرى توجيهه يختلف عن توجيه المقطع المماثل من الناحية الصوتية.

**ب: ٣: / ـُـُ / :**

ذهب الصرفيون في الحكم على هذا التجاور في كتبهم المذهب نفسه الذي ذهبوه إليه في تقويمهم تجاور / ـِـِ / ، من جهتي الثقل والخفة، كما أرى أن توجيهه من الناحية الصوتية يماثل ما ذهبنا إليه في توجيه المقطع المماثل[٣٢].

**ب: ٤: / و و / :**

جوّز الصرفيون تتابع الواوات في أبنية العربية على كراهة، لذلك ذهبوا إلى ثقله، كما ذهبوا سلفاً في بيان ثقل توالي الياءات[٣٣].

ب: ٥: / ـُـُـو / :

ذهب أغلب الصرفيين إلى استثقال هذا التجاور بين هذه الصوائت -على الرغم من وجود الفاصل الصامت بينها-.

ومن ذلك: (مُقُول)[٣٤] -على الأصل-:

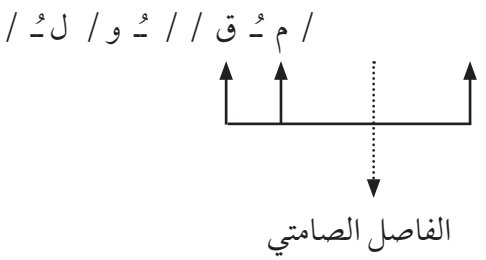


وأرى أن سبب هذا الثقل ما يأتي:

إنّ توالي الضم في الأبنية العربية يولّد صائتاً طويلاً مدياً / و / ، ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً - سواء أتجاورا بفاصل أم من دون فاصل-.

ولما لم يجد الجهاز النطقي سبيلاً إلى مدّ الضم الأول؛ لوجود الفاصل الصّامتي، مع عدم إمكان إسقاطه من البناء -لعدم أمن اللبس-، عُدل بالضم الأول نحو الفتح. أمّا الضم الثاني فهو سابق على الواو، ومقطع / ـُ و / من المقاطع المستحبة في العربية -كما ذكرنا سالفاً-.

### ٣. مستوى التخالف:

ناقش الصرفيون مسألة التجاور بين الصوائت المختلفة، وأثر ذلك في النطق وبناء الألفاظ في العربية.

وقد عقد أغلبهم موازنات بين المقاطع المتقاربة في البناء، المختلفة في المادة، لبيان الأخفّ منها والأثقل.

ووجدت أن الفصل بينهما بقسمين يقدّم صورة واضحة للتحليل أفضل من جمع كلّ الحديث في سياق واحد؛ فجعلت القسم الأول خالياً من الفتح وأدخلته في القسم الثاني:

**أ: ـُ و / ـِ ي:**

جعل أغلب الصرفيين أكثر مقاطع هذا التجاور موضع موازنة بين الثقل والخفّة، وكانت الموازنة مندرجة في تحليلهم من الصوائت القصيرة حتى الطويلة المدّية.

وسنوضح فيما يأتي تلك النصوص، ولاسيما ذات الموازنة منها:

**أ: ١: و و / / ي ي / :**

عقد الصرفيون موازنة بين مستويات نطق / ـُ/ ، / ـِ / المختلفة، فحكموا على المولدّات من هذين الصائتين أحكاماً متماثلة.

فالضمة أثقل من الكسرة[٣٥]، في عرفهم، لذا جعلوا الواو المتولّدة عن الضمة بالإشباع أثقل من الياء المتولّدة عن الكسرة بالإشباع[٣٦]. وتبعاً لذلك كان توالي

الواوات أثقل من توالي الياءات في أبنية العربية[٣٧].

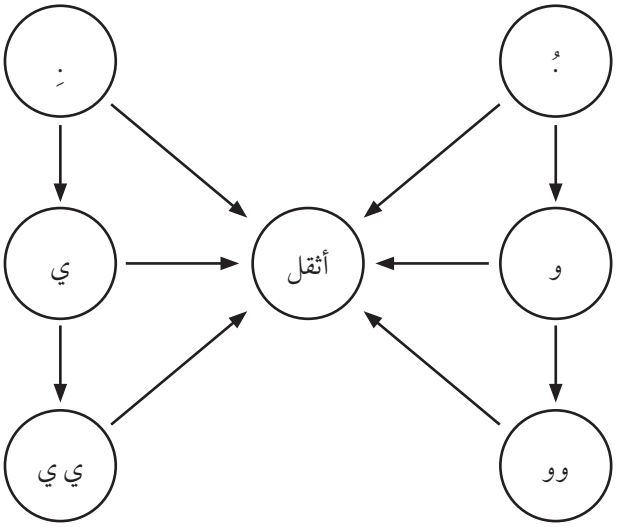


وقد تحدثنا في المستوى السابق من هذا البحث عن مقطعي / و و / و / ي ي / ، لكن بعض الصرفيين أخذوا بإتمام الموازنة بين ثقل الضمة وما يتولّد عنها، وثقل الكسرة وما يتولّد عنها، فكان هذان المقطعان من جملة تلك الموازنة.

**أ: ٢: / ـِ وْ / / ـُ يْ / :**

تحدّث الصرفيون عن مقطعين من مقاطع العربية تقدّم فيهما صائت قصير مغاير لصوت العلة المجاور له، واشترطوا في اللاحق أن يكون ساكناً.

وقد عدّ ابن جني هذين المقطعين من المقاطع الثقيلة لأنك: ((إذا بدأت بالضمة ثم جئت بعدها بالياء فقد جئت بأمر غيره المتوقع لأنك لما جئت بالضمة توقعت الواو فإذا عدلت إلى الياء فقد ناقضت بآخر لفظك أوّله))[٣٨] وقاس ثقل / ـُ ي /

على هذه الوجهة أيضاً[٣٩].

وتعليل ابن جني هذا يعدّ سبقاً علمياً جليلاً، لأن (التوقع) أحد ركني نظرية (التداخل النطقي) التي تحسب من مكتشفات الدرس الصوتي الحديث، في حين نجد أن ابن جني يشير إليها صراحة وهو مذهب يؤيده المنطق اللغوي والنظرية الصوتية الحديثة.

لذلك نجد أن الجهاز النطقي عدل عن الأصل المخالف لـ(التوقع) النطقي، إلى الفرع المماثل له:

مُوْزان ===> ميزان

ميْقن ===> موقن

*** أي أنّ:**

/ م ـِ و / / ز ـً ن /

تجاور مخالف للمتوقع

/ م ـٍ / / ز ـً ن /

تجاور مماثل للمتوقع

/ م ـُ ي / / ق ـِ ن /

تجاور مخالف للمتوقع

/ م ُ / / ق ـِ ن /

تجاور مماثل لمتوقع

**أ: ٣: / و ي / :**

إن تجاور الواو والياء في سياق لفظي واحد مدعاة للثقل – عند الأقدمين من علماء الصرف العربي–، لكن إسكان الصوت السابق على الواو يأتي بنوع من الخفة، سوّغت وروده في أبنية العربية[٤٠].

**أ: ٤: / ي و ـِ / :**

كره الصرفيون تجاور الواو والياء، لكنهم عدلوا عن نظرتهم هذه، إن أسكن ما قبل الواو – إذا سبقت الياء في البناء–.أمّا ما نحن بصدد الحديث عنه من تجاور، فقد كرهه الصرفيون أيضاً، على الرغم من مغايرته له من جهتين:

١. سبق الياء الواو.
٢. تحرّك الواو اللاحقة بالكسر.

وقد نظر الصرفيون إلى هذا التجاور أربع نظرات من الاستثقال مفادها:

١. **الكراهة**: ذهب سيبويه إلى أن وقوع الواو بين ياء وكسرة مكروه في تأليف أبنية العربية كما في: يوزِن ====> يزن[٤١]

٢. **الثقل**: حدّد بعض الصرفيين تلك الكراهة بالثقل من دون تحديد مستواها ((وذلك أن الواو نفسها مستثقلة وقد اكتنفها ثقيلان الياء والكسرة والفعل أثقل من الاسم، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم، فلما

اجتمع هذا الثقل، آثروا تخفيفه بحذف شيء منه))[٤٢].

٣. **التنافر**: جعل ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) الثقل في هذا المقطع متنافراً وذلك ((أنّ الكسرة والياء منافرتان للواو، فإذا وقعت الواو بينهما كانت واقعة بين شيئين ينافرانها))[٤٣].

٤. **التضاد**: زاد الصّبان (ت ١٢٠٦هـ) مستوى التنافر في تجاور تلك الأصوات في بناء واحد، فأوصله إلى درجة التضاد، لأنّ الكسرة والياء ((ضدان للواو، والواقع بين ضديه مستثقل))[٤٤].

وفي حقيقة الأمر أن هذا المقطع مكروه فعلاً -على اختلاف مسميات القدامى السابقة-؛ لأنّ مخرج الواو يباين مخرج الياء وأصلها القصير -الكسرة-.

فالواو والضمة ذواتا مخرج خلفي، في حين تتصف الياء والكسرة بالمخرج الأمامي، والانتقال من صوت ذي مخرج أمامي إلى صوت ذي مخرج خلفي فصوت ذي مخرج أمامي يولد إجهاداً للجهاز النطقي، فسبب ذلك الإجهاد ثقلاً في النطق، فعدل عنه نحو تعديل البنية بالواو المباينة للمتحيز بينهما:

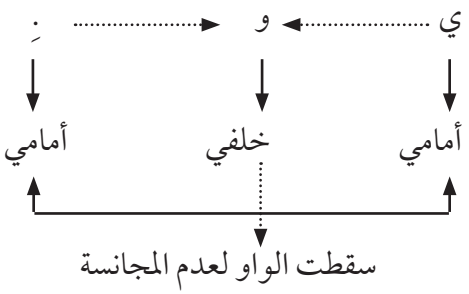

أ: ٥: / ي وـُ / :

اختلف الصرفيون في توجيه هذا التجاور بين الخفّة والثقل، مع الاختلاف في موازنته مع التجاور السابق.

فقد عدّه ابن عصفور تجاوراً خفيفاً، إن وازناه بالتجاور السابق، ((وإنما لم يكن ثقل الواو بين الياء والضمة كثقلها بين الياء والكسرة، لأنّ الكسرة والياء منافرتان للواو... وإذا وقعت [الواو] بين ياء وضمة كانت واقعة بين مجانس ومنافر، فلذلك كان وقوعها بين ياء وكسرة))[٤٥].

في حين ردّ الرضي – ت ٦٨٦ هـ – هذا التوجّه؛ ((لكون الكلمة بالضمة بعد الواو أثقل منها بالكسرة بعدها))[٤٦].

ولو دققنا في مخارج هذه الأصوات المتجاورة في النصين لوجدنا: أن كلام الرضيّ أدقّ، لأنّ التجاور الأول: / ي و ـِ / يأتي بانتقال غير متجانس بين الأصوات المتجاورة من جهة المخرج، في حين نجد أن التجاور الثاني: / ي وـُ / ، يكون بانتقال فيه نوع من التجانس لاسيما: / وـُ / ، وقد وضحنا في صفحات سابقة أن الانتقال من الصائت المدّي الطويل إلى الصائت القصير المتولّد عنه يسبب عرقلة نطقية؛ بسبب الانتقال من سعة لضيق، يضاف إلى ذلك أن الجهاز النطقي يصعب عليه الانتقال من حال اتساع نحو حال ضيق في موضع نطقي واحد، وهو تصور عبّر عنه الخليل بـ(مشي المقيد)[٤٧].

فالانتقال الثاني أكثر صعوبة وإجهاداً للجهاز النطقي من الانتقال الأول:

- لاختلاف مواضع الانتقال، وتباعد المخارج في الأول.

- لتماثل موضعي الانتقال في الجزء الأخير من التجاور، وتقابل المخرج في التجاور الثاني.

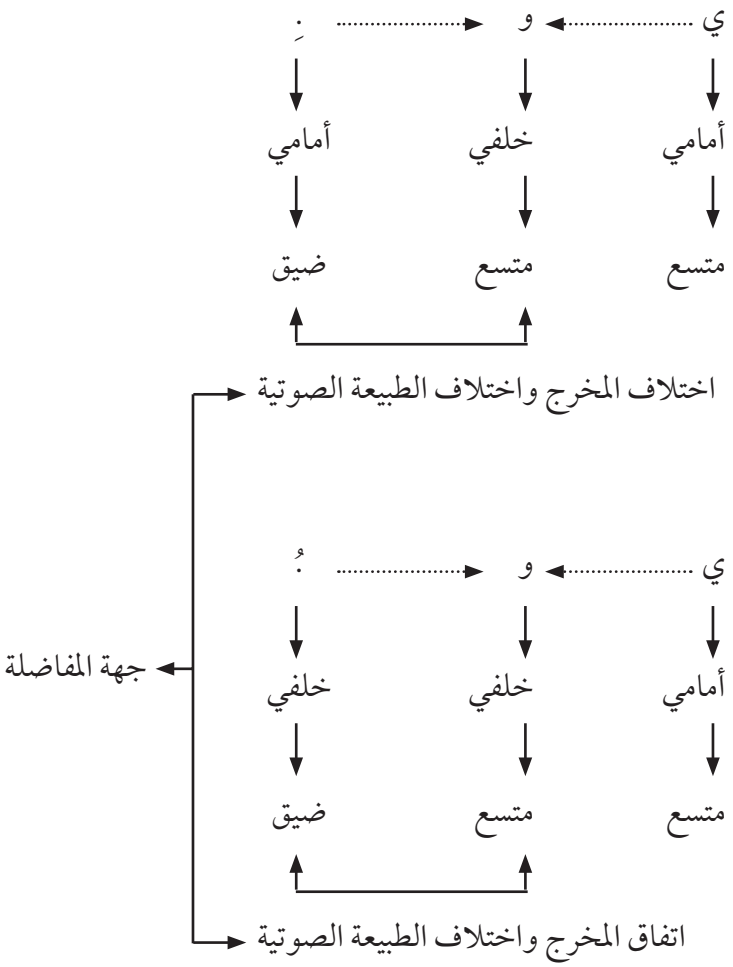


أ: ٦: / يـُ /:

ذهب علماء العربية إلى أن تحريك الياء بالضمّ يعدّ تجاوراً مستثقلاً، عدل الناطق

العربي عنه نحو تجاور آخر؛ إذ ((استثقلت الضمة على الياء فحذفت تخفيفاً))[٤٨].

ونجد أن الأنباري – ت ٥٧٧ هـ – على حقّ في تصوّره هذا، إن دقّقنا في طبيعة هذين الصوتين، وذلك من جهتين:

١. أن موضع إصدار الياء مضادّ لموضع إصدار الضمة، وهذا التضاد يورث صعوبة في آلية النطق.

٢. أن الياء المدّيّة متسعة، والضمة صائت قصير ضيق، والانتقال من وضع إلى وضع مضاد له يولّد صعوبة في النطق أيضاً.

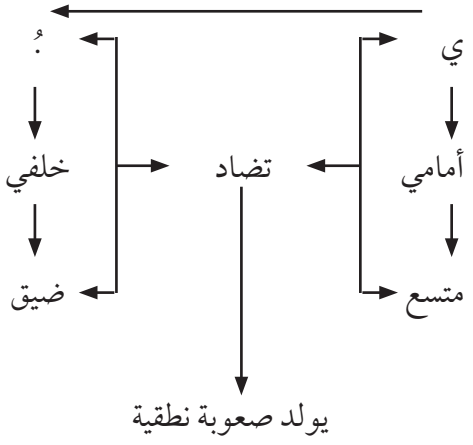


ب:١:/ ـُـ و / / ـَـ و / :

على الرغم من إجماع علماء العربية على أن الفتحة أخفّ الحركات، نظر الصرفيون إلى الضمة في هذين المقطعين على أنها أخف من الفتحة، والعلّة في ذلك؛ أن الواو من جنس الضمة وليست من جنس الفتحة، ومن عادة الجهاز النطقي

أن يبحث عن التوافق بين الأصوات؛ ((إذ ينشأ بين جميع الأعضاء التي تتعاون على التصويت نوع من الاتفاق الذي بمقتضاه يميل كلّ واحد منها بالوضع الذي يتخذه، إلى أنّ ينسجم مع أوضاع الأعضاء الأخرى))[٤٩]. وقد انطلق (نقره كار) من منطوق هذه القاعدة الصوتية الحديثة في تعليل ذلك العدول في خفّة الفتحة وثقل الضمة – مع اختلاف العبارة – بـ ((أنّ الضمة قبل الواو أخفّ من الفتحة قبلها لأنها بعضها))[٥٠].

وعلى الرغم من ذلك الاختلاف في الائتلاف النطقي بين المقطعين، لم يتولّد من المقطع / ـَ و / تنافر يبعده عن التداول العربي، بل كان مقطعاً مباحاً للعربي العدول عنه، كما يجوز له الإبقاء عليه.

**ب: ٢: / وـَ / / يـَ / :**

أكّد الرضي أنّ الواو والياء المفتوحتين خفيفتان بشرط: أن يقعا في صدارة البناء[٥١]. ولو دقّقنا في سياق هذين التجاورين لوجدنا: أن فيه ما يسوغ خفتهما – بغضّ النظر عن الصدارة المشروطة– لعلتين:

١. أن موضع إصدار الفتحة يتوسط موضعي إصدار الضمة والكسرة:

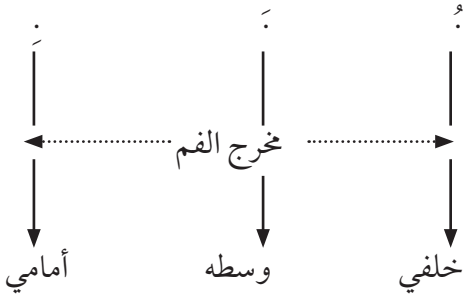

وهذا الحيز بين الفتحة ومخرجي الضمة والكسرة، لا يورث التنافر في النطق.

٢. أنّ الواو والياء صوتان متسعان؛ بسبب المدّ الذي تولّد من تماثل: الضمتين الضيقتين والكسرتين الضيقتين، وهذا الاتساع يجانس الاتساع في الفتح[٥٢].

فالانتقال من متسع إلى متسع لا يورث عرقلة نطقية، بل بالعكس فيه الشيء الكثير من الانسيابية في النطق.

**ب: ٣: / يِـ / / يَـ / :**

عرضنا فيما سبق إلى المقطع الأول / يِـ /، ووضحنا سبب صعوبته من الوجهة النطقية، لكننا وجدنا بعض النصوص توازنه مع مقطع آخر مفاده: / يَـ / .

وقد ذهب ابن عصفور إلى أنّ المقطع الأول أخفّ من المقطع الثاني[٥٣]، في حين كره أغلب علماء العربية المقطع الأول / يِـ /، كسيبويه – ت ١٨٠ هـ –، والأخفش الأوسط – ت ٢١٥هـ –، والميداني – ت ٥١٨هـ –، والرضيّ[٥٤].

وفي حقيقة الأمر إنّ التحليل الصوتي يخالف توجّه ابن عصفور، ويؤكد أنّ المقطع الثاني أخفّ من المقطع الأول من جهتين:

أن الانتقال من واسع إلى ضيق، مع تقارب موضع النطق، يعدّ انتقالاً مجهداً للجهاز النطقي، وهي مسألة وضحناها سالفاً.

أن الانتقال من واسع إلى واسع، مع اختلاف موضع النطق، يعدّ أيسر على

الجهاز النطقي من الوضع الأول.

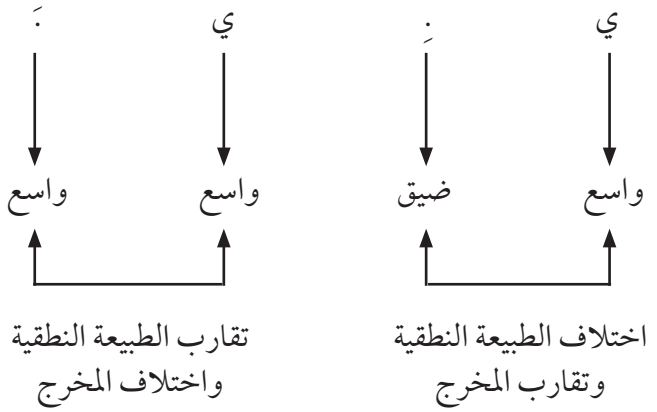


ب: ٤: / ـُا/ / ـِا/ :

على الرغم من نظرة الصرفيين إلى الألف نظرة مهملة لعلتين:

١. أن الصرفيين يرونه غير أصلي.

٢. أن الألف لا يحرّك، وحركة الصائت الطويل هي أساس هذا المبدأ الصرفي، فـ((الألف لا تغير على كل حال، لأنها لو حرّكت صارت غير الألف، والواو والياء تحركان ولا تغيران))(٥٥).

وجدت بعض النصوص التي تشير إلى حضوره في بعض الأبنية وتغيّره بسبب مجاورة صوائت غير مجانسة؛ إذ ((هناك حالان لا يمكن أن تنطقا، وهما وقوع الضمة أو الكسرة قبل الألف، أي [ ـُا] و [ ـِا ] فلو أردت تصغير ((شاعر)) اضطررت إلى ضم الشين للتصغير، وصار النطق كما يلي: شُايْعِرُ وهذا متعذر مستحيل، ولا بدّ

حينئذ من قلب الألف واواً تجانس الضمة، فتقول: شُويْعر... ولو أردت أن تجمع (مفتاح) لاضطررت أن تجعل الجمع على (مفاعيل) أي لابد من كسر التاء قبل الألف، فتكون صورة النطق: [ مَفَاْتِاْح] وهذا متعذر أيضاً، ولا بد من قلب الألف ياء تجانس الكسرة / مفاتيح))[٥٦].

ويتضح من خلال الكلام السابق أن هذين التجاورين متعذران في صياغة الأبنية العربية للتنافر النطقي الحاضر فيهما.

## عصارة الدراسة

بعد أن استفضنا الحديث عن مجمل ما يتعلق بموضوع هذا البحث، تجمّعت في الذهن والمتن جملة نتائج، يمكننا تلخيصها في نقاط؛ ليكون معيناً للمطلع على لمّ معطيات هذه الدراسة في آخر المطاف:

١. تأكّد لدينا بعد هذا البحث أنّ (التجاور الحركي) مبدأ مفصلي من مبادئ التحليل اللساني عند علماء الصرف، لاسيما في تراثنا اللساني الجليل.

٢. أكّد هذا البحث المقولة المتداولة في الدرس اللساني الحديث: من أن المتن الصرفي يستند في معظم مقولاته التنظيرية وقوانينه التحليلية إلى معطيات الدرس الصوتي.

٣. أنّ القواعد الصوتية محكومة بعامل مهم، مفاده: السياق الصوتي؛ ذلك أنه يؤثر في أغلب معطيات القواعد والقوانين القارّة أو شبه القارّة، وما هذا البحث إلاّ مشروع تدليل عليه؛ إذ أثبتت مقولات القدامى، ورصدنا لها: أن قيم الصوائت في اللسان العربي متغيرة؛ بحكم مجاورتها لأصوات أخرى داخل السياق الصوتي.

٤. خرجت الدراسة بأن مقاطع العربية تتنوّع من حيث قيمها، و تداولها في اللسان – بحكم قانون الخفّة والثقل في الأداء –، ولا تتحدّد بوجهي:

القبول والرفض – كما يحاول معظم الدارسين، ووجدنا أن المقاطع العربية تأتي على أربعة مستويات، هي:

أ. المقاطع المباحة.

ب. المقاطع المستحبة.

ج. المقاطع المكروهة.

د. المقاطع المرفوضة.

وفي الدراسة جملة نتائج فرعية لا يغفلها ذهن المطلع، عرضنا عن ذكرها؛ لأننا قصدنا إجمال النتائج العامة المهمة في البحث.

.....

١) ينظر: الكتاب: ٤/ ٣٧ و١٦٧، و شرح شواهد الشافية: ٤/ ١٨.

٢) عرض د. فوزي الشايب إلى بعض هذه النصوص ولكنه لم يشر إلى كونها مبدأ صرفياً، وعالج بعضها، د. يحيى عبابنة من جهة مقطعية من دون أن يشير أيضاً إلى كونها مبدأ صرفياً يقوم عليه الدرس الصرفي العربي في أغلب تحليلاته، يضاف إلى ذلك أن الأخير تناول تجاور الصوائت القصيرة ولم يتعرض لتجاورها مع الصوائت الطويلة وأنصافها: ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٢٨ و ٣٠ ودراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربية: ٩٩ وما بعدها.

٣) اللغة: فندريس: ٩٠.

٤) التصريف العربي من خلال علم الأصوات: د. الطيب البكوش:٥٨.

٥) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٥٨ و٤/ ٣٣٦ و٤٢٠ والمقتضب: ١/ ٩٢ وسرّ صناعة الإعراب: ١/ ٢١.

٦) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٨ والتصريف العربي من خلال علم الأصوات: ٨٧.

٧) ينظر: الخصائص: ١/ ٥٩ و الأشباه والنظائر: ٢/ ٤٥ وذهب الأستاذ: إبراهيم مصطفى في حكمه على أنّ الفتحة أخفّ من السكون ينظر: إحياء النحو: ٨٤.

٨) تهذيب اللغة: الأزهري: ١٠/ ٥٩.

٩) شرح المفصل: ١٠/ ٥٩.
١٠) سرّ صناعة الإعراب: ١/ ٣٥ وينظر: الخصائص: ١/ ١٤٨.
١١) الخصائص: ٢/ ٢٩١.
١٢) ينظر: اللغة: ٥١، و في الأصوات اللغوية: دراسة في أصوات المدّ العربية: ٢٢٨.
١٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤٠٦ والمنصف: ١/ ٣٢٨.
١٤) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤٠٦ والمنصف: ١/ ٢٢٤ وفي الأصوات اللغوية: ٢٢٨، و دراسات في علم اللغة: د. كمال محمد بشر: ٧١ و٧٢.
١٥) الكتاب: ٤/ ١١٠.
١٦) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٢، و نزهة الطرف في علم الصرف: الميداني: ٥٥.
١٧) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٣٠.
١٨) لأن الكسرة توصف مخرجياً بالضيق في الدرس الصوتي الحديث، ينظر: في الأصوات اللغوية: ٢٢٨.
١٩) سر صناعة الإعراب: ١/ ٦٥.
٢٠) معاني القرآن: الأخفش: ٢/ ٣٧٩.
٢١) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤٠٦، وفي الأصول اللغوية: ٢٢٨.
٢٢) ينظر: م.ن.
٢٣) نظر: الكتاب: ٤/ ٤١٧، وشرح المفصل: ٧/ ١٥٢.
٢٤) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٣٢٩.
٢٥) الخصائص: ١/ ٥٩.
٢٦) ينظر: شرح الشافية: ٣/ ٩٥.
٢٧) ينظر: شرح المفصل: ١٠/ ٨٠.
٢٨) ينظر: الممتع في الصرف: ٢/ ٤٣٣.
٢٩) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤٠٦، وفي الأصوات اللغوية: ٢٢٨.
٣٠) عرضنا لهذا الموضوع في دراسة منجزة.
٣١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٢.
٣٢) ينظر: الخصائص: ١/ ٥٩.
٣٣) ينظر: الكتاب: ٤/ ٣٤٩.

٣٤) ينظر: الكتاب: ٤/ ٣٤٨، وشرح الشافية: الرضي: ٣/ ٤٢٧.
٣٥) ينظر: شرح الشافية: الرضي: ١/ ٤٤.
٣٦) ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: ١٠/ ٨٠.
٣٧) ينظر: م.ن.
٣٨) سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٢.
٣٩) ينظر: م. ن.
٤٠) ينظر: الكتاب: ٤/ ٥٢.
٤١) ينظر: م. ن.
٤٢) شرح المفصل: ابن يعيش: ١٠/ ٥٩ وينظر: مجالس ثعالب: ٢/ ٣٦٠.
٤٣) الممتع في التصريف: ٢/ ٤٢٩.
٤٤) حاشية الصّبان: ٤/ ٢٥٦.
٤٥) الممتع: ٢/ ٤٢٩.
٤٦) شرح الشافية: الرضي: ١/ ١٣٣.
٤٧) إعجاز القرآن: ٢٧٣.
٤٨) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٥٨.
٤٩) اللغة: ٦٣.
٥٠) شرح الشافية: نقرة كار: ١٦٥.
٥١) ينظر: شرح الشافية: الرضي: ٢/ ٧٢.
٥٢) ينظر هذا الوصف: في الأصوات اللغوية: ٢١٧- ٢١٨.
٥٣) ينظر: الممتع: ٢/ ٤٣٣.
٥٤) ينظر: الكتاب: ٤/ ٥٤ و١١٠، و معاني القرآن: ٢/ ٣٧٩، و نزهة الطرف: ٥٥، و شرح الشافية: ١/ ١٣٢.
٥٥) الكتاب: ٢/ ٢٥٢.
٥٦) المغني الجديد في علم الصرف: د. محمد خير الحلواني: ١١٢- ١١١.

## المصادر والمراجع...


١) الأشباه والنظائر في النحو:السيوطي: مطبعة دائرة المعارف العثمانية / حيدرآباد/ ١٣٥٩هـ.

٢) إحياء النحو: إبراهيم مصطفى: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر/ القاهرة/ ١٩٣٧م.

٣) إعجاز القرآن: الباقلاني: تحقيق: سيد أحمد صقر: دار المعارف / القاهرة / ١٩٦٣م.

٤) البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري: تحقيق: طه عبد الحميد طه: الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة/ ١٩٨٠م.

٥) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: د.فوزي الشايب: حوليات كلية الآداب/ جامعة الكويت/ الحولية العاشرة/ الرسالة الثانية والستون/ ١٤٠٩-١٤١٠هـ/ ١٦٨٨-١٩٨٩م.

٦) التصريف العربي من خلال علم الأصوات: د.الطيب البكوش / تونس/ ١٩٨٧م.

٧) تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري: تحقيق: عبد السلام هارون ومحمد علي النجار/ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر/ الدار المصرية للتأليف والترجمة/ ١٣٨٤هـ -١٩٦٤م.

٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني: طبع عيسى البابي الحلبي/ .

٩) الخصائص: ابن جني/ تحقيق: محمد علي النجار/ دار الكتب المصرية.

١٠) دراسات في علم اللغة: د.كمال محمد بشر: دار المعارف/ مصر / ١٩٧١م.

١١) دراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربية: د.يحيى عبابنة: دار الشروق/ عمان/ ٢٠٠٠م.

١٢) دراسة الصوت اللغوي:د.أحمد مختار عمر: عالم الكتب/ القاهرة/ ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

١٣) سر صناعة الإعراب: ابن جني/ تحقيق: د. حسن هنداوي/ دار القلم/ دمشق/ ١٤٠٥هـ١٩٨٥م

١٤) شرح الشافية: الجاربردي: المطبعة العامرة الشرفية / ١٣١٠هـ.

١٥) شرح الشافية: رضي الدين الاستربادي: تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد: دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٦) شرح الشافية: نقرة كار: مطبعة دار

إحياء الكتب العربية/ عيسى الحلبي وشركاه/ .

١٧) شرح شواهد الشافية: البغدادي: تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين: مطبعة حجازي/ القاهرة/ ١٣٥٦هـ -١٣٥٨هـ.

١٨) شرح المفصل: ابن يعيش: دارالطباعة النيرية / القاهرة / ١٩٤٩م.

١٩) في الأصوات اللغوية: دراسة في أصوات المد العربية: د.غالب المطلبي: منشورات وزارة الثقافة والإعلام/ سلسلة دراسات(٣٦٤) العراق / ١٩٨٤م.

٢٠) الكتاب: سيبويه/ تحقيق: عبد السلام محمد هارون/ عالم الكتب/ بيروت/ ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢١) مجالس ثعلب: تحقيق: عبد السلام هارون / دار المعارف/ مصر/ ١٩٦٠م.

٢٢) معاني القرآن: الأخفش: تحقيق: فائز فارس: الكويت/ ١٩٨١م.

٢٣) معاني القرآن: الفراء تحقيق:د. عبد الفتاح شلبي/ الهيئة المصرية العامة للكتاب العامة للكتاب/ سلسلة تراثنا/ ١٩٧٢م.

٢٤) المغني الجديد في علم الصرف: د.محمد خير الحلواني: دار الشرق العربي/ بيروت- حلب ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.

٢٥) الممتع في التصريف: ابن عصفور: تحقيق: فخر الدين قباوة: دار الآفاق الجديدة/ بيروت/ ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٢٦) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي: د.عبد الصبور شاهين: مؤسسة الرسالة/ بيروت.

٢٧) نزهة الطرف في علم الصرف: الميداني: دار الآفاق الجديدة / ١٩٨١م.